الصباح AL-SABAH

«أمنستي» تتهم «الدعم السريع» بممارسة الاغتصاب والاستعباد الجنسي ضد سودانيات

الإمارات تندد باتهام السودان لها أمام محكمة العدل الدولية

«وكالات» : نددت دولة الإمارات العربية المتحدة بالشكوى التي قدمها السودان لدى محكمة العدل الدولية، موضحة أنها تفتقر إلى أي أساس قانوني أو واقعي، وتمثل محاولة أخرى لصرف الانتباه عن الحرب الكارثية في السودان، وفق قولها.

ويأتي هذا في وقت تنظر فيه محكمة العدل الدولية في شكوى قدمتها الخرطوم تتهم فيها الإمارات بانتهاك معاهدة الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية من خلال دعمها لقوات الدعم السريع، بحسب الدعوى السودانية.

وأبلغ السودان محكمة العدل الدولية أمس الخميس بأن دولة الإمارات كانت «القوة الدافعة» وراء ما أطلق عليه إبادة جماعية في دارفور، وذلك من خلال دعمها المفترض لقوات الدعم السريع.

وهاجمت الخرطوم الإمارات أمام محكمة العدل الدولية، متهمة إياها بالتواطؤ في إبادة جماعية بحق قبيلة المساليت.

وقال معاوية عثمان، وزير العدل السوداني بالوكالة، في مستهل جلسات المحكمة إن «الدعم الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة، وهو دعم يستمر أمس لقوات الدعم السريع والمليشيات الحليفة لها، يبقى المحرك الرئيسي للإبادة الجماعية التي تجلت في عمليات قتل واغتصاب وتهجير قسري ونهب».

وطلب السودان من المحكمة إجبار الإمارات على وقف دعمها المفترض لقوات الدعم السريع التي تُقاتل الجيش السوداني منذ العام 2023.

وكان أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات، هاجم الحكومة السودانية لتقديمها الشكوى لدى محكمة العدل الدولية، واصفا الخطوة بأنها «لعبة سياسية» ومحاولة لجر بلاده إلى الصراع.

وقال في مقال رأي نشره في النسخة الدولية لصحيفة ذا ناشيونال الإماراتية، إن «الأفعال السخيفة للحكومة السودانية بقيادة القوات المسلحة أمام محكمة العدل الدولية ليست سوى لعبة سياسية وخدعة دعائية، وهي محاولة لجر صديق عزيز للسودان وأفريقيا إلى الصراع الذي أججته بنفسها».

وأشار المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات إلى أن شكوى السودان تأتي بعد خطوة مماثلة أمام مجلس الأمن الدولي «بُنيت بالمثل على افتراءات وأكاذيب وخرافات».

ويشهد السودان منذ أبريل 2023 حربا ضارية بين الجيش والدعم السريع، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 20 ألف شخص ونزوح أكثر من 14 مليونا آخرين.

من ناحية أخرى اتهمت منظمة العفو الدولية قوات الدعم السريع بارتكاب انتهاكات جنسية مروعة ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء السودان خلال الحرب المستمرة منذ عامين، بهدف إذلال السكان، وفرض السيطرة، وتهجير المجتمعات.

وتشمل هذه الانتهاكات، بحسب المنظمة، جرائم اغتصاب فردي وجماعي واستعباد جنسي، تصنف جرائم حرب، وقد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

ووثق التقرير الذي حمل عنوان «اغتصبونا جميعا: العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في السودان» قيام عناصر من قوات الدعم السريع باغتصاب فردي أو جماعي لـ36 امرأة وفتاة، بعضهن لا تتجاوز أعمارهن 15 عاما، فضلا عن أشكال أخرى من العنف الجنسي، وذلك في 4 ولايات سودانية بين أبريل 2023 وأكتوبر 2024.

ومن بين الانتهاكات التي أوردها التقرير، اغتصاب أم بعد أن انتزع منها طفلها الرضيع، واستعباد امرأة جنسيا لمدة 30 يوما في الخرطوم، بالإضافة إلى الضرب المبرح، والتعذيب باستخدام سوائل حارقة أو أدوات حادة، والقتل.

وقال ديبروز موتشينا، المدير الأول لتأثير حقوق الإنسان الإقليمي بمنظمة العفو الدولية إن «اعتداءات قوات الدعم السريع على النساء والفتيات السودانيات مروعة ومنحطة، وتهدف إلى إلحاق أقصى درجات الإذلال بهن».

وأشار إلى أن قوات الدعم السريع استهدفت المدنيين، خصوصا النساء والفتيات، «بقسوة لا توصف» خلال هذه الحرب.

وأضاف: «على العالم أن يتحرك لوقف هذه الفظائع عبر منع تدفق الأسلحة إلى السودان، والضغط على القيادة لوقف العنف الجنسي، ومحاسبة الجناة، بمن فيهم القادة العسكريون الكبار».

واستند التقرير في معطياته إلى مقابلات مع 30 شخصا، معظمهم من الناجين وأقارب الناجين في مخيمات اللاجئين الأوغنديين. وقد حدد جميع الناجين والشهود مقاتلي قوات الدعم السريع على أنهم الجناة.

ووصفت جميع الناجيات من العنف الجنسي اللواتي أجريت معهن مقابلات كيف تسبب الهجوم في أضرار جسدية أو نفسية جسيمة، وكان له آثار مدمرة على عائلاتهن.

وخلصت المنظمة إلى أن فظاعة العنف الجنسي الذي مارسته قوات الدعم السريع صادمة، «لكن الحالات الموثقة بين اللاجئين لا تمثل سوى جزء صغير من الانتهاكات التي يُرجح أن قوات الدعم السريع ارتكبتها».

وفي أكتوبر، لفتت بعثة تحقيق دولية مستقلة من الأمم المتحدة في السودان إلى تصاعد العنف الجنسي من «عمليات اغتصاب واستغلال جنسي وخطف لأغراض جنسية، فضلا عن مزاعم بحصول زيجات قسرية واتجار بالبشر».

معاوية عثمان وزير العدل السوداني بالوكالة رفقة سفيرة السودان لدى هولندا أميمة الشريف

مصر تتسلم قيادة قوة متخصصة بحماية البحر الأحمر وخليج عدن

من مراسم التسليم التي أقيمت على متن سفينة الدعم البحري في المنامة

«وكالات» : تسلّمت البحرية المصرية قيادة قوة المهام (CTF 153) التابعة للقوات البحرية المشتركة والمتخصصة في حماية الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن.

وقالت القوات البحرية المشتركة (CMF)، في بيان صحافي، الأربعاء: «تولت البحرية المصرية قيادة (قوة المهام 153) متعددة الجنسيات المسؤولة عن الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن، من نظيرتها الأسترالية في حفل أقيم على متن سفينة الدعم البحري في المنامة يوم 9 أبريل الجاري».

وأضاف البيان أن الكابتن البحري الأسترالي خورخي ماكي سلّم قيادة قوة المهام المشتركة إلى العميد البحري المصري محمد رسمي في الحفل الذي أقيم برئاسة قائد القوات البحرية المشتركة، نائب الأميرال في البحرية الأمريكية جورج ويكوف.

وأشارت القوات المشتركة إلى أن قوة المهام التي تضم 44 ضابطا من 13 دولة، تحت قيادة ماكي، «تعاونت بشكل وثيق مع فرق العمل الأخرى التابعة لنا، ومركز المعلومات البحرية المشترك، وفرق العمل 55 و59 التابعة للبحرية الأمريكية لتعزيز الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن الغربي».

من جهته قال العميد رسمي إن أهمية الأمن البحري لجميع الدول في العالم تفرض زيادة التعاون بينها من أجل تحقيقه. وأضاف: «تتطلب السمات الجديدة متعددة الأبعاد للأمن البحري نهجاً شاملاً وتعاونياً جديداً. ويجب تعزيز ثقافة تبادل المعلومات بين جميع الشركاء البحريين، باعتبارها حجر الزاوية في تكامل جهودنا الجماعية مع قطاع الشحن البحري».

من جانبه، أشاد ويكوف بالتزام مصر طويل الأمد بالمهام والجهود التي تبذلها القوات المشتركة لتعزيز الأمن البحري في المنطقة، وقال: «لنا الشرف بتولي القيادة المصرية، مجدداً، لإحدى مهماتنا بالغة الأهمية، وممتنون للغاية لهذا الالتزام المتواصل».

وتُعد (قوة المهام 153) واحدة من خمس فرق عمل تابعة للقوات البحرية المشتركة، تأسست في منتصف أبريل 2022، وتتمثل مهمتها في تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن من خلال ردع وإعاقة الأنشطة غير المشروعة للجهات الفاعلة غير الحكومية.

وزير الدفاع الأمريكي: لا نسعى لحرب مع الصين لكن سنردع تهديداتها

هيغسيث أوضح أن إدارة ترامب لن تسمح بوقوع قناة بنما تحت نفوذ الصين

«وكالات» : أكد وزير الدفاع الأمريكي بيت هيغسيث أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى حرب مع الصين، لكنها ستتحرك بحزم لردع «التهديدات» الصينية المتزايدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، خصوصا في منطقة أميركا الوسطى.

وجاء ذلك خلال مشاركته في مؤتمر أمني إقليمي في بنما، حيث شدد على أن «منع الحرب يتطلب ردع الصين بقوة».

وأشار وزير الدفاع إلى أن الشركات الصينية تستحوذ على أراض وبنى تحتية إستراتيجية في مجالات مثل الطاقة والاتصالات، وأن الجيش الصيني ينشط في المنطقة ويدير منشآت تمتد أنشطتها حتى الفضاء.

كذلك، اتهم هيغسيث الصين باستغلال الموارد الطبيعية للدول المحلية لخدمة طموحاتها العسكرية، وبتشغيل أساطيل صيد «تسرق الغذاء من شعوب المنطقة».

وفي سياق متصل، أكد هيغسيث أن قناة بنما باتت في صلب التنافس الجيوسياسي، موضحا أن إدارة الرئيس دونالد ترامب «لن تسمح بوقوع القناة تحت نفوذ الصين».

وأعلن عن خطط أميركية لتعزيز الوجود العسكري في المنطقة، بما في ذلك نشر سفينة حربية وإجراء تدريبات عسكرية مع دول الجوار.

ولفت هيغسيث إلى أن القناة تعد ممرا حيويا، حيث يمر عبرها أكثر من 40 في المئة من حركة الحاويات الأمريكية سنويا، أي ما يعادل حوالي 270 مليار دولار، مشددا على أن «أمن القناة هو أمن الولايات المتحدة».

في المقابل، ردت الصين بقوة على تصريحات هيغسيث، واصفة الاتهامات بأنها «ترهيب أميركي» يهدف لتقويض التعاون بين الصين وبنما.

وقالت السفارة الصينية في بنما إن بكين لم تشارك قط في إدارة القناة أو التدخل في شؤونها، واتهمت واشنطن بـ«نهب» بنما ودول أخرى في المنطقة بذريعة نظرية «التهديد الصيني».

نائب ألماني: الائتلاف الجديد سيعزز من عمليات الترحيل إلى أفغانستان

«وكالات» : قال نائب ألماني محافظ بارز، أمس الخميس، إن الحكومة المقبلة ستسعى لتنظيم رحلات ترحيل منظمة إلى أفغانستان وسوريا.

وقال ثورستين فري، من الاتحاد الديمقراطي المسيحي يمين الوسط، لصحيفة بيلد إن «ألمان يمكن أن يعتمدوا على الائتلاف المقبل، لترحيل المجرمين إلى هاتين الدولتين على نطاق أكبر».

وكانت الإدارة المنتهية ولايتها، قد نظمت رحلة إلى كابول على متنها 28 مداناً في سبتمبر 2024، تعد الأولى منذ عودة طالبان لحكم أفغانستان في عام 2021.

وقد أعلنت الحكومة عن نيتها تنظيم مزيد من الرحلات الجوية، ولكن غياب العلاقات الدبلوماسية مع طالبان يمثل حجر عثرة.

مستشار خامنئي يلوح بطرد مفتشي الوكالة

«وكالات» : ردا على تلويح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مجددا بشن عمل عسكري ضد إيران إذا لم تتوصل لاتفاق حول برنامجها النووي، أطل مستشار للمرشد الإيراني علي خامنئي معلقاً.

فقد كتب علي شمخاني في تغريدة على منصة إكس أمس الخميس إن بلاده قد تطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة إذا تعرضت لهجوم عسكري أو تواصلت بحقها التهديدات الخارجية».

كما أشار إلى أن «نقل المواد المُخصّبة إلى مواقع آمنة وغير معروفة داخل إيران قد يكون مطروحًا أيضا».

جاءت تلك التصريحات بعد ساعات من تهديد جديد أطلقه ترامب، أكد فيه أنه إذا رفضت طهران التوصل إلى اتفاق نووي، فإن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى القوة العسكرية.

كما أضاف أن إسرائيل ستقود أي عملية هجومية محتملة ضد إيران.

كما أتى هذا التصعيد بالتزامن مع جهود دبلوماسية متواصلة لاستئناف المحادثات النووية بوساطة سلطنة عمان، في وقت أكدت فيه واشنطن أنها محادثات مباشرة.

بينما أصرّ المسؤولون الإيرانيون على أنها غير مباشرة وتُجرى عبر وسطاء.

وسبق أن حذّر المدير العام للوكالة الذرية رافائيل غروسي من أن أي خطوات تصعيدية من جانب إيران، مثل زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم أو طرد المفتشين الدوليين، ستُعدّ انحرافا إضافيًا عن التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، وقد تُقوّض فرص التوصل إلى تسوية دبلوماسية.

كما أعلنت الوكالة سابقا أن إيران رفعت وتيرة إنتاج اليورانيوم المخصب عالي النقاء، داعية إياها إلى العودة إلى طاولة المفاوضات دون تأخير.

إيران تهدد بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مجلس النواب الأمريكي يصوّت للحد من سلطة القضاة

«وكالات» : أقر الجمهوريون في مجلس النواب الأمريكي، الأربعاء، مشروع قانون يهدف إلى الحد من سلطة القضاة الفدراليين، عقب هجمات الرئيس دونالد ترامب على النظام القضائي.

واعتُمد مشروع القانون بغالبية 219 صوتاً، فيما صوّت 213 من أعضاء مجلس نواب ضده، ويترتب حالياً أن يصوت عليه مجلس الشيوخ، حيث فرص إقراره شبه معدومة. فرغم سيطرة الجمهوريين على غالبية 53 مقعداً من أصل 100 في مجلس الشيوخ، فإن قواعده تقضي بحصد الاقتراح 60 صوتاً لاعتماده.

ويهدف النص إلى تقييد نطاق قرارات القضاة الفدراليين، وبدلاً من أن يتمكنوا من فرض أوامر قضائية تُطبق على الصعيد الوطني، سيقتصر حكم هؤلاء القضاة على أجزاء القضية المعروضة عليهم.

وأيد البيت الأبيض مشروع القانون، الثلاثاء، قائلاً إن «المحاكم الفدرالية تستغل الأوامر القضائية الوطنية، لتقويض الصلاحيات الشرعية للرئيس ترامب».

وعلق قضاة فدراليون قرارات أصدرها الرئيس الأمريكي منذ بداية ولايته الثانية، معتبرين أنه يتجاوز سلطاته، خصوصاً على حساب الكونغرس.

وفي مارس الماضي، طالب ترامب بـ«إقالة» قاض أمر بتعليق عمليات ترحيل واسعة للمهاجرين، في واحدة من أشرس هجمات الرئيس الأمريكي على المؤسسة القضائية.

مجلس النواب الأمريكي